

Distr.
LIMITED

A/C.2/45/L.36/Rev.1

7 December 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة



DEC 10 1990

الدورة الخامسة والأربعون

المجنة الثانية

البند ٧٩ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

بوليفيا* : مشروع قرار منقح

برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

لإذ تشير إلى قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، المتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها دإ - ٣/١٣ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الذي يتضمن مرافقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٤/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بشأن الإطار البديل الأفريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ،

* بالشبيبة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن التعاون من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ،

وإذ يساورها بالغ القلق للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه معظم البلدان النامية ، والتي تترجم عنها عواقب سياسية واجتماعية خطيرة ،

وإذ تؤكد من جديد أن تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية يحتاج إلىبذل جهد متضافر ومكثف من جانب البلدان كافة ، ويتعين أن يجريتناوله في سياق الترابط والتكميل المتزايدين في الاقتصاد العالمي ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة هو أمر بالغ الأهمية لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تدرك أن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ضرورية ، في حالات كثيرة ، من أجل تدعيم النمو الاقتصادي والتنمية ،

وإذ تدرك أيضاً ما يضطلع به الكثير من البلدان النامية من جهود مهمة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية فيها ،

١ - تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير كافية ، على الصعيد الدولي والوطني ، حسب الاقتضاء ، للتصدي للآثار السلبية للأحوال الاقتصادية التي سادت معظم البلدان النامية خلال العقد الماضي ؛

٢ - تؤكد أيضاً ضرورة إدماج البعد الإنساني في وضع برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ، بهدف توفير الحماية في عمليات التكيف لأشد فئات السكان ضعفاً على وجه الخصوص ؛

٣ - تؤكد كذلك ضرورة أن تسهم برامج التكيف الهيكلي ، في سياق تحقيق توازن الاقتصاد الكلي ، في تحديث اقتصاديات البلدان النامية وتنويعها وتنميتهما ، وأن تسهم في نفس الوقت ، في تحقيق هدف تحسين الحالة الإنسانية ، وبصفة خاصة مستوى المعيشة ونوعية حياة البشر ، لا سيما أشد فئات السكان ضعفاً ؛

٤ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات الملائمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إجراء رصد ومزيد من التحليل للمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة من أجل إجراء تقييم دقيق لمختلف الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على برامج التكيف ؟

٥ - تؤكد ضرورة أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي تدابير ملائمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل ومطردة ، مسهمة بذلك في تحسين الأحوال الإنسانية والاجتماعية في البلدان النامية ؟

٦ - تؤكد أيضاً أن نجاح البلدان النامية في تحقيق استقرار اقتصاداتها سوف يعتمد على جهودها الذاتية وعلى بيئة اقتصادية دولية داعمة على السواء ؛ وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهد من أجل التوصل إلى حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية ، وزيادة نقل الموارد إلى البلدان النامية ، وإقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وشباتاً وقدرة على البقاء ، وتعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات ؛ وينبغي أن تراعي في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي مراعاة تامة مصالح جميع البلدان وشواغلها ، وبصفة خاصة البلدان النامية ؟

٧ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها إلى أن تتخذ ، في إطار الولاياتها ، تدابير مناسبة تهدف إلى تلبية الموارد وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية لضمان تناسب الموارد المتاحة لها مع الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق استقرار اقتصاداتها ، فضلاً عن برامج التكيف الهيكلي التي تتطلع بها ، مع التركيز خاصة على الحاجة إلى حماية أشد فئات السكان ضعفاً ، وذلك من خلال عدة عناصر منها البرامج التعويضية الاجتماعية ؟

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -